

التحليل السياسي ومنظومة التغيير العربي

د. طلال حامد خليل

كلية القانون والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

المقدمة

شهد الشارع العربي في الأشهر الأخيرة لنهاية العقد الأول وبداية العقد الثاني من الألفية الثالثة حراك شعبي سياسي وتواتر للثورات الساعية للتغيير ، وعى الرغم من اختلاف الأمكنة والأزمنة من حيث التوقيت إلا أن الدافع كان واحدا هو البحث عن الحرية والكرامة ، بعد أن عجزت الأحزاب السياسية المعارضة سواء في الداخل أم المنفى من أن تحشد للإصلاح والتغيير ما استطاع فعله شباب الثورات ضد الأنظمة السياسية التي لم تكن تتوقع أن يحدث ما حدث لأنها نامت على تحليل سياسيها ورجال المصالح المرتبطين بها فراحت تحلم بالحكم مدى الحياة والتوريث ، فكان تسونامي الشارع العربي الذي لم يبق ولم يذر ، ليثبت الشباب العربي مآثرة جديدة في وقت تعز فيه المآثر ، وليقلب طاولة التحليل السياسي رأسا على عقب مثبتا عجزه وقصوره.

أهمية البحث

تعد علامات العجز التحليلي وقصوره عن فهم ما حدث ، وعدم القدرة على استنباطه وتوقعه ، دليل على عدم الاستفادة من التجارب التاريخية وقراءتها قراءة تحليلية ، فان مت تمر به الأنظمة العربية من حراك عاصف يشبه الى حد معين ما مرت به المجتمعات الغربية في القرن الثامن عشر ، إذ فتحت الثورة الفرنسية الطريق على تداعيات هائلة، تعرضت لارتدادات وانتكاسات عدة قبل أن تتضح نتائجها التي احتاجت إلى عقود طويلة كي تستقر، فقد انفجرت الثورة الفرنسية في العام ١٧٨٩م ، لكنها جوبهت بتكتلات أوروبية متلاحقة تجلت بحروب عديدة، وقد رست في مؤتمر فيينا (١٨١٤-١٨١٥) على هزيمة الثورة وإعادة الأمور إلى ما كانت عليه قبلها وتأكيد شرعية العائلات في الإمساك بالعروش ، ثم لتنفجر ثورات مضادة عدلت في اتفاق فيينا (١٨٣٠م) وثورات أخرى أدت إلى قيام النظام الجمهوري في فرنسا (١٨٤٨) وإحداث تعديلات دستورية في النمسا وإطلاق مسار معقد من التحولات انتهى بالوحدتين الايطالية والألمانية (١٨٧٠). ولم يأخذوا العبر من تداعيات التغيير التي صاحبت سقوط الأنظمة في أوروبا الشرقية في العقد الأخير من القرن الماضي ، وانفراط عقد الاتحاد السوفيتي ، وشيوع أنظمة الحكم الديمقراطية ، حتى سميت تلك الفترة بموجة الديمقراطية والاصلاح السياسي ، التي هزت

عروش اعنى الأنظمة دكتاتورية واستبدادا ، فراح محلي الأنظمة العربية يعلون ما حدث لأسباب وعلل مختلفة لا تمت لواقع الأنظمة العربية بصلة من قريب أو بعيد ، والأدهى من ذلك أن السياسيين العرب راحوا يتحدثون مع انطلاقة عملية التغيير في تونس بأنهم ليسوا مثل تونس ، فكان تسونامي الشارع العربي المتواصل في سحب شرعية الأنظمة الواحد تلو الآخر منطلقا من تونس ، أليس ما حدث يمثل قصور في قدرة التحليل السياسي التي انسحبت على عدم القدرة على التعامل الرشيد مع أزمة النظم ؟ الم ينبغي التعامل مع تأثير التحولات العربية الراهنة، ليس فقط أن نستعيد ثقنتنا بأنفسنا ومجتمعاتنا سياسياً ومعنوياً، بل أن نستعيد تلك الثقة كذلك بمفاهيمنا التي تملك قدرة تفسيرية للظواهر التي تختص بها مجتمعاتنا، على غرار ما فعل يوماً «ابن خلدون» الذي لا زلنا نأكل من خبزه المنهجي رغم مرور قرون عديدة ؟

فرضية البحث

يحاول البحث ان يرصد مواطن التحليل للاحداث التي عصفت بالشارع العربي منطلقا من فرضية مفادها (ان التحليل السياسي للحراك العربي لم يكن بالمستوى القادر على التنبأ بالاحداث وان المحللين السياسيين عجزوا عن قراءة التداعيات التي اخذت مسارات متعددة وظلوا في المنهج الوصفي دون ان يكون هناط استقرار مسبق او استقرار لاحق لكل ما حل في الشارع العربي)

اشكالية البحث

ينطلق البحث للإجابة على التساؤلات التالية:-

ما هي مواطن القصور في التحليل السياسي ؟ وما هي الإرباكات التي أدت الى ما آل إليه التحليل ؟ الم ينبغي التعامل مع تأثير التحولات العربية الراهنة ليس فقط من باب استعادة الثقة بالمناهج الأكاديمية للتحليل السياسي فحسب ، بل استعادة الثقة بمفاهيمنا التحليلية التي تمتلك القدرة التفسيرية لظاهرة الاجتماعية وعلى غرار ما فعل يوماً ابن خلدون الذي لا زلنا نأكل من خبزه المنهجي رغم قرون عديدة ؟

هيكلية البحث

قسم البحث الى مبحثين وخاتمة ، ففي المبحث الأول تم تبيان معنى التحليل السياسي وأهميته ، وقد جاء هذا الجانب النظري للرد على موجة التحليلات السياسية وكثرتها بحسب كثرة القنوات الفضائية التي تعرض لنا في اليوم الواحد عشرات المحللين الذين يطرحون رؤاهم بدافع النظرة الأحادية المجتزأة والتي أسهمت في تغييب الفعل الثوري للشعوب العربية ، مستثنين من ذلك بطبيعة الحال وجهات النظر والتحليلات المبنية على أسس التحليل السياسي العلمية.

اما المبحث الثاني فقد تم تكريسه لعرض مواطن الخلل التي انتابت التحليل السياسي سواء قبل الأزمة أم بعدها ، فضلا عن الإرباكات التي أدت الى قصور التحليل ، كما سنسعى الى بيان

منظومة التغيير العربي من حيث انساق التشابه والاختلاف في دوافع ومآلات الأحداث ، وفي خاتمة البحث حاول الباحث الكشف عن قراءة تداعيات ثورات الشارع العربي على صعيد البلدان التي شهدتها وتداعيات ذلك على الصعيد العربية والعالمية .

المبحث الأول
في معنى التحليل السياسي وأهميته

يحيل عدد من الكتاب والمفكرين بواكير موضوعة التحليل السياسي الى ظهور المدرسة السلوكية التي احدث منهجها إضافة المزيد من العلمية لعلم السياسة ، ولعل أهم ما أسس له هذا المنهج - حسب ادعائهم - هو التحليل السياسي ، إذ بدأت الدراسات السياسية المعاصرة تبتعد عن الدراسات الوصفية وتقترب من الدراسات التحليلية (١) ، إلا أن نظرة متفحصة لحقيقة التحليل السياسي تحيلنا الى كون موضوعه قديم قدم علم السياسة ذاته ، فقد التزم أفلاطون في منهجيته بإحدى صور التحليل السياسي من خلال البحث في المثاليات نتيجة لرفضه القيم السائدة في مجتمعه ورسم صورة مستقبلية لاستقراره من خلال أسلوب الحوار المرتبط بالالتزام السياسي الى وضع أسس مجتمعية يمكن معها الإجماع على القبول السياسي ومن خلال تراتبية اجتماعية مقفلة الى الحد التي اعتقد بأنها يمكن أن تفرز وضعاً سياسياً فاضلاً ومثالياً، وهو بذلك العمل لا يفصل السياسة عن الكل الاجتماعي ويعكس قراءتها على الرغم مما أحاط بها من ظروف إعدام معلمه سقراط ، إلا انه لا يمكن تجاهلها في بدايات التحليل السياسي (٢).

ثم جاء أرسطو ليضع من خلال منهجه دفعة قوية وواضحة في أسس التحليل السياسي المبني على الكل الاجتماعي ، من خلال تشديده على القانون في إطار الدولة وتقسيمه لنظم الحكم وطبقات المجتمع التي اتسمت بانفتاحيتها ، والأكثر من ذلك فإن أرسطو وضع نظرية في الثورة حل في الفرضيات التي أسسها مبادئ الثورة والانتفاضة الشعبية على الحكم المستبد ، موضحاً للمؤسسة السياسية خارطة طريق تمكنها من استيعاب الشعب وعدم إيصاله الى مرحلة الخروج على السلطة ، مبيناً أن ركيزة أي ثورة في أي شكل من أشكال الحكم هي عدم المساواة ، فالناس يثورون من اجل المساواة (٣) ، فكانت آراء أرسطو في الثورة من العمق إذ انه وعلى الرغم من التطورات التي شهدتها العالم ، فإنها لا زالت تقدم صورة واقعية لحقيقة دوافع الثورة ، كما أن أرسطو وضع نظريته في الثورة لدوافع استطاعت قدرته التحليلية من رسمها خشية على النظام السياسي الذي تحقق في أثينا (٤) إذ انه لم يكتفي بتحليل دوافع الثورة وأسبابها فحسب ، بل وضح الكيفية التي تتمكن معها السلطة السياسية من معالجة الثورة وعدم التسبب في تأجيلها .

أن مراحل الفكر السياسي تكشف العديد من الأسماء التي كان لها إسهام في التحليل السياسي مثل ابن خلدون ، الذي شخص أزمة الدولة الإسلامية ودورة حياة الدولة ودور العصبية في بناء الدولة وقوتها في (المقدمة) ، و ميكافيلي ١٤٦٩ ، الذي وضح أسباب ضعف وتفكك إيطاليا وضرورة القائد المنقذ في كتابه (الأمير) ، وروسو ١٧١٢ ، في العقد الاجتماعي إذ حلل تداعيات تحولات الحياة وما سببته من غربة مجتمعية وضرورة التكاتف في المجتمع لاستقراره من خلال عقد بيمومونه مع الحاكم ، وغيرهم مما لا تسمح محدودية البحث من ذكرهم ، تؤكد ما ذهبنا إليه في كون التحليل السياسي قديم قدم السياسة والفلسفة .

أن السياسة مهما كانت حقيقتها وطبيعتها فهي مجرد جزء من الكل الاجتماعي الذي يتكون من عناصر مترابطة وأجزاء متداخلة ومكونات تتأثر وتؤثر سببياً وترابطياً في بعضها بعضاً ، وينطلق التحليل السياسي من فرضية انه على الرغم من تداخل الأجزاء مع الكل الاجتماعي وتشابكه اشد التشابك فانه بالإمكان فرز الجزء السياسي من اجل دراسته دراسة مستقلة وفهم علاقته بالأجزاء الأخرى كالجزء الاقتصادي والثقافي والقانوني والتاريخي والنفسي ، وان الهدف الأساس من هذا الفرز هو فهم الجزء السياسي وتوضيح موقعه وأهميته وتقييم مدى تأثيره وتأثيره بالأجزاء الأخرى واستقراء ما سيحدث سواء على صعيد الجزء أم الكل الاجتماعي ، فعملية التحليل السياسي مرتبطة اشد الارتباط بالعوامل الأخرى .

فالتحليل السياسي عملية ذهنية بحثية تغوص في طبيعة المعطيات التي تمثل مركز التحليل ، وان هذه العملية لا تكفي بما هو حاصل والتكهن بنتائجه فحسب ، بل يمكن للمحلل السياسي أن يستشرف المستقبل وما ستؤول إليه العملية السياسية من خلال الربط التاريخي والنفسي والاجتماعي ،إذا التحليل هو عملية بحث وتفسير حدث معين ومعرفة أسبابه وكذلك معرفة الاحتمالات الممكنة وغالباً ما يتعلق في فهم وشرح موقف اتخذ من جماعة أو حزب أو دولة أو حتى بحلف ما.. الخ تجاه موقف محدد وتفسير ذلك. وكذلك محاولة معرفة بعض الظواهر والأحداث السياسية، والتحليل السياسي هو في النهاية وسيلة يتم من خلالها إيصال فكرة أو وجهة نظر معينة الى المتلقي من خلال عرض جميع جوانب الحدث واستنتاج أسبابه ودوافعه وتوقع ما سوف تؤول إليه الأحداث في المستقبل ومعرفة تأثيراته على الواقع، وذلك بأفضل وأسهل أسلوب ممكن ان يستوعبه المتلقي محاولاً الإجابة عن الأسئلة المتعلقة والمبهمة لديه ، وكذلك محاولة التأثير عليه وبالتالي يكون لدى المتلقي تصور ورأي تجاه حدث يشاهده ويسمع عنه.(٥)

ويمكن تعريفه أيضاً بأنه - التحليل السياسي - هو البحث في الاحتمالات الممكنة لمسارات التفاعلات بين القوى السياسية في المجتمع وتفسير علمي واضح لنوع العلاقات بين هذه القوى السياسية الداخلية والخارجية.(٦)

فالمحلل السياسي يحاول دائماً البحث عن إجابة للسؤال "لماذا" بطريقة موضوعية ومنطقية فضلاً عن البحث في ماهية العلاقة بين الحدث السياسي ومعطياته الأساسية في الانعكاس الاقتصادي والاجتماعي والنفسي ، وتأثر وتأثير بعضها بعضاً ، فاهم دور يقوم به التحليل السياسي هو الاطلاع المكثف والعميق على التفاصيل المتعلقة بالحدث السياسي وانعكاساته واستشرف أثره المستقبلي ، وخالصة القول أن التيار السلوكي والتحليلي يجزم بان علم السياسة من الممكن أن يصبح كالعلوم التطبيقية والتجريبية ويستخدم مناهج وتقنيات البحث العلمي في دراسة السلوك السياسي ، من خلال إتباع التقسيم المرحلي للحدث السياسي والتي تمثل الخطوات العلمية للتحليل والتي نستطيع إجمالها بأربعة مراحل كما موضحة في الشكل التالي :-

المرحلة الأولى وتتضمن	المرحلة الثانية وتتضمن	المرحلة الثالثة وتتضمن	المرحلة الرابعة وتتضمن
الإدراك	التشخيص	الاقتراحات	إعادة البناء
الفهم	التوصيف	التوصيات	البديل الأمثل
الإحساس	التفكيك	العلاج	الرؤية الجديدة
الشعور	التحليل	برنامج العمل	التداعيات
الملاحظة	البحث	خارطة الطريق	الاستشراف

المصدر: عبد الخالق عبدالله، حكاية السياسة، بيروت، المؤسسة الجامعية للتوزيع والنشر، ٢٠٠٦، ص ١٥١

على إلا يفهم أن العملية التحليلية توظف هذه المراحل بشكل يمكن ملاحظته، فالمراحل متداخلة وكل الذي يحدث هو أنها مجزأة في ذهن الباحث أو المحلل يستعين بها من خلال إدراكه لطبيعة الحدث السياسي وفهمه وشعوره وملاحظته ليتمكن من تشخيص علة الحدث وتوصيفه وتحليل كل مكون وما ارتباطه مع المكونات والمعطيات الأخرى ويبحث عن دورها في الحدث بشكل عام ليتمكن من وضع الاقتراحات والتوصيات والعلاج الذي يتضمن برنامج العمل وخارطة الطريق للحدث وتشابكاته ليتمكن من إعادة البناء في المكونات الجزئية وتفاعلها لإنتاج الكل الذي يتمخض عن الحدث من خلال ظهور رؤية جديدة يصوغها الحدث ذاته لبيان التداعيات المترتبة عليه واستشراف الحالة المستقبلية للبناء الاجتماعي الكلي المتولد من ذات الحدث.

وما دام التحليل يختص بمسألة اجتماعية فلا مناص من القول بان العملية التحليلية قد تصيب وقد تخطأ، وهذا عائد الى الإحاطة الموضوعية الشاملة والمعطيات المتوافرة للمحل ومدى فهمه واستيعابه لطبيعة وتاريخ مكان وزمان الحدث وحيادية المحلل وإدراكه لطبيعة المصالح التي تربط القوى السياسية في المجتمع ونوعها ومدى تأثيرها في شكل العلاقة. فضلاً عن امتلاكه للمعلومات الخاصة حول الموضوع من خلال موقعة أو اتصالاته، وخبرة المحلل السياسي في المجال الذي يكتب فيه. (٧)

المبحث الثاني

إخفاقات التحليل السياسي لمنظومة التغيير العربي

تنتطق فرضيتنا الأساسية في هذا البحث من أن ما يشهده العالم العربي من تحولات، هو مجرد عتية لولادة عالم عربي جديد، فان التحولات تتجاوز كونها تغييراً في بعض الأنظمة السياسية، أو تعديلاً في دساتير الدول أو تحقيقاً لمطالب إصلاحية، بل إنها مجرد مرحلة انتقالية تتسم بكل السمات الأساسية للمراحل التاريخية الاستثنائية، التي تمهد لتحولات أكثر جذرية. بيد أن اللا

استقرار هو سمة الراهن، والغموض هو سمة المآلات، وبينهما عملية تاريخية متدرجة غير قابلة للضبط إلا بصورة مؤقتة، وعلى الرغم من اختلاف المسارات وتفاوت إيقاعها، إلا أن العودة إلى الوراء تبدو شبه مستحيلة.

كان العالم العربي في بناء السياسية المعاصرة، ما قبل التحولات، إنما ينتمي إلى العالم القديم، إذ الاستبداد امتداد للدولة السلطانية التاريخية، وإذ الهياكل السياسية إنما هي تقليد واستعارة للمؤسسات الغربية دون منظومة العقلانية السياسية التي قامت عليها الدولة الحديثة والتي تتجلى أولاً بسيادة القانون (٨) ، وإذ جهدت هذه الدولة لولوج روح العصر فإنها شكلت (تحديثاً دون

حدثاً) بحسب مصطلح (برهان غليون) في معالجته لمحنة الدولة العربية المعاصرة (٩) إذن ما نشهده يأخذ من الناحية الشكلية ومن حيث النتائج القريبة شكل انتفاضة، لكن من حيث العملية المترتبة عليها والقابلة للتدرج إنما هي ثورة، والنتائج المباشرة لها هو تغيير في رأس النظام وفي السلطة التنفيذية، لكن ثمة استمرار لبعض هياكل النظام الأساسية كالجيش والأجهزة الأمنية والأجهزة الدبلوماسية والبنية الإدارية. إذن نحن أمام صنف جديد من الثورات: ليس هناك قيادة فردية للثورة، ليس هناك زعيم رمز وليس هناك إيديولوجية واحدة للثورة، وليس هناك تخطيط مسبق لانفجارها، فالثورة تنتج قيادتها الجماعية بعيد اندلاعها، وتنتج خطابها في مجرى تحققها. (١٠)

لا شك أن العالم العربي على أبواب مرحلة جديدة، جاءت صاحبة أكثر مما كنا نتوقع ونظن، ولا تقتصر في نتائجها على الأحداث والوقائع، إنما على الأفكار أيضاً، والأمر الذي يستدعي عدم الركون إلى الأفكار السياسية ذاتها دون تمحيص ومراجعة إنما ينطلق من عدم القدرة على التحليل السياسي التي رافقت المشاهد التغييرية ، كما يعكس عدم الاكتراث بالحالة التي وصل إليها المواطن العربي من الحرمان وهدر الكرامة وتغييب الحريات والاستئثار بسدة الحكم والإثراء على حساب ملايين الفقراء ، وهنا لا بد أن نسأل ، أين مواطن القصور المعرفي لأسس التحليل السياسي التي رافقت وترافق التغيير أو السعي له ؟ وهل أن الجمود الفكري عطل استشراق ما آلت إليه الأمور في الشارع العربي ؟ أم أن سعي المحلل إلى إرضاء الحاكم وما يمني به النفس للحكم مدى الحياة والتوريث من بعده كان المسيطر على جل التحليلات السياسية قبل وأبان الأزمة ؟ كل هذه الأسئلة وغيرها تستوجب الوقوف عندها لبيان مدى قصور التحليل السياسي .

إن التحولات الفجائية التي تتوالى في العالم العربي، والتي اعترفت كل اطر الدراسة الأكاديمية والاستخبارية، بعجزها المسبق عن التوقع بحدوثها أو التنبؤ بلحظة انفجارها، ربما شكلت محطة تاريخية، ذات اثر حاسم على طبيعة التحليل السياسي نفسه، فأصبحنا أمام مآثر عربية في وقت تعز فيه المآثر، ستدفع التحليل إلى مزيد من التواضع الذي آل إليه مساره، فإذا كان التحليل قد انتقل من (المتوقع) إلى (المحتمل)، فإننا بصدد انتقاله من (الاحتمالية) إلى (التفسيرية)، دون

أي إضافة مبالغة تتصل بقدرته على التوقع أو التنبؤ. مما حمل المحللون السياسيون العرب أن ينصرفوا إلى تفسير الظواهر بعد تشكلها ودراسة الثورات بعد انفجارها، والسعي لبناء النسق مفهوماً بهدف الفهم والتحليل، فلحظة البوعزيزي عكرت على رهط المحللين هؤلاء صفو ركونهم إلى قدراتهم الواثقة، في بناء المسارات المستقبلية للظواهر، فلحظة البو عزيزي اقرب إلى أن تكون (سندروم Syndrome) (١١) ، لأنها تزامن أو تتأذر مجموعة أعراض ترتد إلى سبب واحد لكنه مولد لنتائج غير محسوبة، إن (البوعزيزي سندروم) قطع على المفاهيم التحليلية مطامحها وادعاءاتها وكشف غرورها ، وأظهرت العجز العلمي عن الإحاطة الشاملة بالظواهر الإنسانية. (١٢) لقد منح الفعل الذي قام به بو عزيزي الثورة التونسية إمكانية قلب الأوضاع، فهو يبين أن الإنسان يستطيع أن يجد قوة حتى في عجزه، ويستطيع أن يكون موجوداً عبر الاختفاء، ويغلب حقوقه عبر خسارة كل شيء. إنه تماماً نقيض بن علي ومبارك اللذان لا يمكن أن يكونا موجودان إلا بالغاء الباقين ، لقد كان الحدث التونسي المحرك الخارجي الفاعل للثورة في مصر.

لقد عاشت المجتمعات العربية ركوداً غير مبرر على مدى عقود من السنوات، رغم ما لحق بهذه المجتمعات من حوادث وعواصف فاجعة، كان عليها أن تفجر غضب هذه المجتمعات وتخرج ما في داخلها من احباطات، إلا أن هذا لم يحصل - يستثنى من ذلك ظاهرة المقاومة التي لها سياقها الخاص، والتي شكلت تعبيراً مبكراً عن علاقة التجاور الخلاق بين العقلانية السياسية والميتافيزيقا، ولنقل الإيمان ببعده الغيبي، وبوصفه محركاً ثورياً للإرادات الحرة- لقد كان الركود العربي ظاهرة غير عقلانية وغير مفهومة وغير مبررة. ثم عندما نهضت هذه المجتمعات على النحو الذي نشهده الآن، بدت كذلك مفاجئة خارج أي حساب، ولأنها بدت غير مفهومة كفاية في لحظة انبثاقها، فقد أربكت التحليل ، في حين أنها في حقيقتها تعيد الاعتبار للتحليل ، من حيث أنها ترسم له حدوده وتظهر إمكانات استساغته وتفسيره للحدث.

ففاعلية التغيير العربي واندفاعية شبابه عقدت الخيط الذي يجمع أجزاءها ويسوقها في وجهة واحدة من المستوى الأكاديمي النظري إلى المستوى السياسي العملي، من موضوع العلم بوصفه مفهوماً كلياً إلى النظرية السياسية التي تأنف التفسير ببعد واحد إلى المقاربة العملية التي تعيد صياغة مفهوم التغيير وفقاً لترابطه مع مفاهيم أخرى، إن ما نحن بصدده هو ثورات غير مأسورة ببعد واحد، فإن إرادة الإنسان العربي الراهنة تكسر كون الإنسان أسير حاجاته فقط، إلى كونه إنساناً تحركه تطلعاته أيضاً.

كما أن من أهم مواطن الإرياك التي تشكلت في بدايات الثورات العربية ، هو انطلاقها من النقاط الخارجة عن رؤية النظام السياسي والمحلل السياسي معا ، ففي الوقت الذي كان النظام السياسي يسخر كل عمله الأمني لمتابعة وتحديد الجماعات السياسية المعارضة سواء كانت أحزاب أو حركات أو مؤسسات مجتمع مدني ، وكان المحللون يعقدون موازين القوة الشعبية والمادية

ويخلصون أن الميزان لصالح الأنظمة السياسية ، انطلقت الثورات من تجمعات شبابية ما لبثت أن حشدت الجماهير خلفها وامتدت لتشمل كافة فئات الشعب العمرية والوظيفية ، فضلا عن استخدام التواصل عبر الشبكات المعلوماتية المتطورة والخارجة عن سيطرة النظام ،لقد لعبت وسائط الاتصال الحديثة، المتمثلة خصوصا في المواقع والشبكات الاجتماعية، مثل «فيسبوك» و«تويتر» هذا الدور، أي التقريب بين الناس، الجمع بين الأفكار والطموحات والرغبات المشتركة، دفع الناس إلى اجترار طرق التعبير عن آرائهم في حرية تامة، بعيدا عن كل أشكال القمع الذاتية والجماعية وبعيدا عن الرقابة والمنع.

لقد عوض (فيسبوك) و(تويتر)، إلى حد بعيد، الدور الذي كانت تلعبه الأحزاب والزعماء السياسيون في صياغة رؤى وأفكار نظرية من أجل التغيير وفي قيادته وتوجيهه، بل إن وسائط الاتصال الحديثة هذه غطت على (الإفلاس) المريع لهذه الأحزاب والشخصيات السياسية. لقد كان دالا أن أغلب هذه التحركات الجماهيرية الشبابية، التي هدفت إلى التغيير وحققته بالفعل، كانت متعددة المشارب والتوجهات، حيث بدت أحيانا كما لو أنها هلامية، تماما كما هي متعددة الشبكة العنكبوتية وغرف الدردشة التي داخلها يتحاورون ويتبادلون الآراء. داخل هذه الشبكات الاجتماعية، يمكن لأي كان أن يصير حزب نفسه وزعيم نفسه، دون الحاجة إلى أوصياء أو آباء إيديولوجيين رمزيين أو إلى فعلة سياسيين بدا أن الكثيرين منهم بعيدون، كل البعد، عما يفكر فيه الشبان والشابات. كل شيء يقول إنهم شباب معولم ، بنفس الشكل واللباس الذي يمكن أن تجد عليه حشود الشباب، سواء في ساحة (تيانانمين) في الصين أو في (ساحة التحرير) أو في (ساحة التغيير) أو في (دوار اللؤلؤة) أو في غيرها من الأماكن. (١٣) وهنا لا بد من السؤال لماذا الشباب ؟تشهد المنطقة العربية ما يعرف بالطفرة الشبابية، حيث يمثل الشباب في المرحلة العمرية من ١٥ إلى ٢٩ سنة أكثر من ثلث سكان المنطقة. وتعاني هذه الفئة العمرية مظاهر إقصاء اقتصادي واجتماعي وسياسي، جعلتها في مقدمة الفئات المطالبة بالتغيير والمحركة له. وتعد البطالة من أهم المشاكل التي يعانيها الشباب في العالم العربي، حيث ترتفع مستويات البطالة إلى 25% بين الشباب مقارنة بالمتوسط العالمي ١٤.٤%. وتتركز نسب البطالة بشكل كبير في أوساط الشباب المتعلم الحاصل علي تعليم عال، حيث يمثل الشباب المتعلم نحو ٩٥% من الشباب المتعطل عن العمل في العالم العربي. كما ترتفع نسب البطالة بشكل كبير في أوساط الشباب المتعلمات، حيث تشغل المنطقة العربية موقعا متدنيا بين مناطق العالم من حيث إدماج المرأة في سوق العمل. يعاني الشباب أيضا تدني مستويات الأجور، وسوء ظروف العمل، حيث يعمل نحو ٧٢% من الشباب في القطاع غير الرسمي. وقد أثر كل ذلك بالسلب في الظروف الاجتماعية للشباب في الوطن العربي، حيث تفشت ظاهرة العنوسة، وتأخر سن الزواج بشكل كبير. ووفقا للتقارير الدولية، فإن أكثر من ٥٠% من الذكور في المرحلة العمرية من ٢٥

إلى ٢٩ لم يسبق لهم الزواج، وهي النسبة الأعلى بين الدول النامية. ومن ناحية أخرى، يعاني الشباب في العالم العربي إقصاء سياسياً واضحاً، حيث أدى غياب الحريات السياسية والمدنية، وضعف الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني، والانتهاكات الواسعة لحقوق الإنسان إلى انصراف الشباب عن المشاركة السياسية من خلال القنوات الشرعية (١٤) واللجوء إلى شبكات التواصل. لقد أصبحت هذه الشبكات الاجتماعية بمثابة ساحة إغريقية، أي ساحة مفتوحة لتبادل الآراء، فيها يعبر الناس عن رغبتهم العارمة في الحياة وفي التمتع بالحريّة وممارستها. وقد ازداد دور هذه الفضاءات الأترنيتية وتعاظم، خصوصاً في المجتمعات التي يلقى داخلها الناس أنفسهم - كأفراد أو كجماعة - محرومين من حرية التفكير والتعبير، مراقبين يومياً في أنماط التواصل بينهم، فمن النقطة الخارجة عن رؤية النظام التي أسست لعنصر المباغثة، ومن إمكانية التواصل في تحديد الموعد والهدف، وعظمت من زخم التظاهرات لتصبح مليونية، تحصل عامل الإرباك للنظام السياسي والتحليل السياسي معاً، اللذان لم يظنا أن التسرب والبلبل سيأتي من أقبية الشعب من أناس غير مسيسة طبقة متوسطة برجوازية صغيرة، يخرجون يطالبون ويهتفون، فأصبحنا أمام مخاض فكري اجتماعي يشكل مرحلة القرن الحادي والعشرين.

إن اكتمال الرؤية بهدف فهم المشهد العربي برمته الذي يرتكز إلى التحولات الراهنة، يستدعي كذلك تركيز التحليل، داخلياً على دور الشباب، لناحية شواغلهم وميكانيزمات التعبئة والتحريك لديهم، من زاوية ميكروسوسيو - بوليتيكية، وليس كلية وعمامة فحسب، ويستدعي خارجياً تحليل دور النظام الدولي بقواه المهيمنة، وتحديداً أميركا وأوروبا، اللتين تؤديان دوراً مباشراً في مسار التطورات، وإن ذلك يساعد على الحؤول دون الوقوع في غلواء المقاربة البنيوية التي تركز على العوامل الداخلية فقط دون العوامل الخارجية.

إن ظروف الأزمة وعناصر تشكلها ضاقت وضيقّت على المحلل السياسي نتيجة لضغط الوقت، فالأزمة تتميز بأحداث تغييرات في العلاقات بين أطرافها كما تؤدي إلى رفع حالة التوتر بين الأطراف المعنية بها، والأزمة طبقاً لهذا التعريف هي (لحظة احتقان تاريخي في النظام يتعين التعامل السريع معها لتجاوزها). ولكننا لا نميل إلى هذا التعريف على وجهته، لأنه ينصرف لخصائص الأزمة في مجال العلاقات الدولية أكثر منه لأزمة نظام سياسي ولعل تحليل (ديفيد إيستون) للأزمة في النظام السياسي، يربط فيه بين مفهوم الأزمة ومفهومين آخرين هما مفهوم الإجهاد "Stress" ومفهوم الاستمرارية أو البقاء "Persistence". المفهوم الأول يشير إلى الظروف التي تتحدى أو تهدد قدرة النظام على البقاء، وهي أحداث أو أنشطة تتبع من أحد مصدرين: البيئة الخارجية للنظام أو من داخل النظام نفسه، وتفرض تلك الأحداث بما ينطوي عليه من خلل أو اضطراب disturbance خطراً على قدرة النظام على البقاء.

المفهوم الثاني وهو البقاء، فهو يتجاوز مجرد استمرار أبنية أو أشكال وعلاقات معنية قائمة وينصرف إلى استمرارية طريقة أو منهج عمل النظام وعمليته الحيوية الرئيسية. "life process of a political system Fundamental" والتي تعني طرق وأساليب التخصيص السلطوي للقيم (١٥) ، لقد تحقق الإجهاد وعدم القدرة على الاستمرار في الأنظمة العربية (تونس ومصر) في حين لم ينثني شباب الثورة إلى الملل على الرغم من تعويل الأنظمة عليه، كما لم يصغوا إلى التنازلات التي قدمها ، ولم ترهبهم ممارسات الأنظمة القمعية فأوصلوا النظام إلى مرحلة الإجهاد وعدم القدرة على الاستمرار ، وهذا ما سيحصل في ليبيا واليمن وسوريا على الرغم من ان المدة الزمنية غير محددة فقد وصلت الأمور إلى مرحلة اللاعودة .

إن هذا ربما يفرض علينا تنمة ما، لكن في كل حال، ثمة استدراك لا بد منه، هل وقعت هذه المقاربة في المبالغة والاستعجال؟ وهل تتطوي على رومانسية ما تناقض ما سعت إليه أصلاً؟ ربما، وربما كان علينا أن نترث قليلاً، وان نتحفظ في إطلاق الاستنتاجات، بانتظار أن نتبين نتائج الثورات العربية ووجهتها والمدى الذي ستبلغه، بيد أن علينا أن لا ننكر في أي حال، الوظيفة التحفيزية للأفكار التي يعتمد التحليل السياسي عليها بأهم أركانها إلا وهو الإبداع الذهني ، ولا سيما عندما تكون نتاجاً لثقافة عضوية تولدت من قلب أحداث التغيير ومسايرة له .

فهل التغيير آت ؟ هذا ما سنشده على الأرجح، لأنه بالفعل قد بدأ لتوه ، فما يحصل لا يعيد تشكيل الواقع السياسي فحسب، إنما أيضاً ومع مرور المزيد من الوقت، ستبدي لنا بوضوح أكبر التغييرات التي لحقت بالإنسان العربي نفسه، وهي على كل حال قد لاحت ولا يصعب التقاطها، وكذلك التغييرات التي ستصيب النخب الثقافية والسياسية والأحزاب على اختلاف اتجاهاتها ليبرالية ويسارية وإسلامية.

فما نقرأه من رؤى وخطابات وأطروحات للإسلاميين في مصر وتونس - على سبيل المثال - يدع للتأمل العميق. ربما هذا ما يفسر عبارة (أوليفيه روا) الباحث الفرنسي المتخصص بشؤون الحركات الإسلامية، في معرض تحليله لدور الإسلاميين في الثورة المصرية، عندما قال: (الإسلاميون لم يختلفوا لكنهم تغيروا) فما نشهده هو مصالحة للرؤية الإسلامية الحزبية مع ضرورات التواصل والانفتاح والاعتدال والواقعية، إن الإسلاميين باتوا أقل إيديولوجية وأكثر سياسة، وراحت نظرتهم إلى السلطة تتحرر من الجموح الإيديولوجي لصالح تفكير أكثر انجذاباً إلى المصلحة المجتمعية الشاملة. (١٦)

فضلا عن كل ما تقدم بقي أن نوضح العوامل الخارجية عن إرادة المحلل ، والتي أدت إلى قصور التحليل السياسي وانسياقه وراء أهواء ورغبات الحكام وهي :-

١ - احتكار وسائل التنقيف وسيادة الثقافة الأحادية ، فقد نزعت اغلب الأنظمة العربية والتي تدعي الديمقراطية إلى احتكار وسائل التنقيف التي ارتبطت بتقنيات التأطير التي تقضي تطوير

مجموعات منظمة تضم المواطنين في حزمة من العلاقات يتم عبرها دمجهم في ثقافة المجتمع الكلي من خلال هيمنة الحزب الحاكم على النقابات والاتحادات وحركات الشبيبة والنوادي الرياضية والأدبية والتي تصب جميعها في مصلحة النظام السياسي وتؤطر مخرجاتها عملية الخضوع لأيدولوجية النظام ، فالحزب الحاكم هو (الحارس الرسمي لسلامة الأمة والمعبر الرسمي عنها(١٧) ، كما هو الحال في مصر وتونس وليبيا واليمن وسوريا ، مما اثر على إمكانية التحليل الذي يتطلب فضاءات ثقافية واسعة تمكنه من تأدية دوره في الرصد والمتابعة والاستشراف .

٢- النفوذ المتعسف الذي مارسه الأنظمة السياسية ، فالنفوذ غير المعقلن يأخذ أشكال متنوعة عدد(روبير داهل) عوامل مختلفة تدخل فيه منها القوة المادية وإمكانية إنزال العقاب والثروة والمكانة والمودة والمعايير والقيم التي تصلح لتمييز نمطا خاصا من النفوذ الذي هو السلطة عن غيره من الأنماط السلوكية ، وهكذا يقر داهل بان السلطة حالة خاصة من النفوذ تتطوي على خسائر قاسية بالنسبة لمن يرفض الاستسلام لها والامتثال لأوامرها ، ويعلق موريس دوفرليه على ذلك (أن ما يسميه داهل السلطة ينبغي أن يسمى الإكراه) ويشير الى مقارنة (تالكوت بارسونز) الذي يعد الإكراه هو بالنسبة للسلطة مثلما هو الذهب بالنسبة للنقد فلا يتم اللجوء الى المعيار المعدني إلا في وقت الأزمات ، إذ أن قيمة النقد تستند عادة الى أسس أخرى (١٨) ، والنفوذ غير المعقلن الذي مارسه الأنظمة العربية حدد كثيرا من قدرات التحليل السياسي وإمكانية إيغاله في سبر أغوار الحدث .

٣- عدم ركون المحلل الى خلفية علمية وابتعاده عن الحيادية التي تقتضيها العملية التحليلية فضلا عن افتقار العديد منهم الى المنهجية العلمية السليمة التي يتطلبها التحليل .

ولكن ومن باب الإنصاف المعرفي لا بد أن نسجل بأنه إذا عانى التحليل السياسي من الإرباك ومن ثم القصور فان مدعاة ذلك - وكما قررنا سابقا - عدم القراءة المتأنية لحوادث التاريخ ، أضيف إليها أن المحللين السياسيين والأنظمة الحاكمة لا تقرأ النتاج الأدبي كما تقرأ التقارير البوليسية والاستخبارية ، فقد تتبأ الكاتب والروائي المصري محمد سلماوي لكل ما حدث في روايته التي نشرت قبل ثلاثة أشهر من بداية الاحتجاجات والتي كانت تحت عنوان (أجنحة الفراشة) ، إذ ترسم "أجنحة الفراشة" سيناريو للاحتجاجات مشابهة تماما لتلك التي حدثت بعد ٢٥ يناير/كانون الثاني ، إذ توقع سلماوي أن تتفاقم هذه الاحتجاجات، بفضل الهواتف المحمولة وتجمعات فيسبوك، والإنترنت، وتحاول الحكومة حسب الرواية أن تكشف عن مؤامرة مدعومة من الخارج لقلب نظام الحكم ، ووفق الرواية تعقل الحكومة جميع أقطاب المعارضة، كما تعتقل كل المتعاملين معهم، ومن ضمنهم مجموعة الشباب وقود العصيان المدني، ويمضى سيناريو الرواية إلى تخيل امتناع معظم الموظفين للذهاب إلى أعمالهم، وكذلك يغلق التجار أبواب محالهم،

وتضطر الحكومة للاستقالة، فتبرز هيئة وطنية تعد لانتخابات حرة على مستوى البلاد. كما تقدم الرواية مجموعة من الشخصيات التي تسير في خطوط متوازية يربط بينها أنهم جميعا يبحثون عن تحقيق ذواتهم، وذلك في فترة تاريخية حرجة تشهد حراكا سياسيا غير مسبوق لبلد يبحث هو الآخر عن نفسه. (١٩)

فإذا كانت الثورات العربية على الأنظمة السياسية بسبب تماديها وتعسفها واستبدادها بالسلطة وتغييبها للجماهير التي أكسبتها الشرعية في يوم ما ، فان المطلوب ثورة على العلم والنظرية وأنماط التفكير التي أسهمت في الخلل للتحليل السياسي .

الخاتمة

يستيقظ النظام العربي الجديد وأمامه قائمة مزدحمة بالقضايا القديمة والجديدة ،الطارئة والمزمنة، والساخنة والأقل سخونة، وتلك التي رحلت مع الأنظمة العربية القديمة ، والأخرى التي تفجرت مع ولادة عمليات التغيير العربي ، فالأوضاع الاقتصادية والاستقرار والديون والفقر والعدالة في التوزيع والمساواة هي من القضايا القديمة التي لا تملك مخرجات الثورة العصا السحرية لتجاوزها بين يوم وليلة ، كما أن إرساء العملية الديمقراطية التي نادى بها وتنادى الثورات العربية يحتاج الى بناء مؤسسي قد لا يوافق في بعض الأحيان ما إرادته الثورة من تغيير فهل سيؤدي ذلك الى عدم الاستقرار المزمع ؟ ، فالشعب أصبح لديه أماكن ليرفض وليوصل رؤاه غير المحدودة مثل ساحة التحرير ، وساحة التغيير ، ودوار اللؤلؤة ، وغيرها ، وكأننا نعيد مشهد الديمقراطية في دولة المدينة اليونانية القديمة بما عرف بالديمقراطية الشعبية ، وبهذا الصدد، يمكن للاحتجاجات التي تتصاعد في كل مكان بين المجتمعات العربية، أن تضع حداً لإحدى الفترات الأكثر رجعية في التاريخ المعاصر، حقبة شهدت حكماً ومثقفين واجتماعيين - ديمقراطيين، وهم يتخلون عن مبادئ الديمقراطية التي كانوا يرددونها في كل مناسبة وحديث والسعي لتحويل الدولة الى مؤسسة عائلية خاضعة لقانون التوريث ، ويقترحون طرحاً منهكاً من

الإصلاحات العزيزة على قلوب الليبراليين، عوضاً عن مستقبل متألق. أو بعبارة أخرى القيام بعملية تكيف، وذلك بالامتناع عن التخلي، والخضوع، حتى عن الحقبة الأكثر استبداد .

لقد أفرزت الثورات العربية بان العصر القادم هو عصر الشعوب وإرادتها التي لم تعد ساذجة كما كانت تصورنا الأنظمة السياسية بالأمس ، فلم يعد أي نظام في العالم العربي من حكم الملوك والأمراء في دول الخليج الى أمير المؤمنين في المغرب يمكنه القول ان بلدي ليس تونس أو مصر ، فقد قالها السياسيون المصريون فكانوا أول من اكتوى بأجيج نارها التي اكتسحت الشارع العربي كاتساح النار في الهشيم ، وقالها الليبيون واليمنيون والعمانيون وغيرهم ، كما أفرزت ان الشعوب لم تعد تمنى النفس بعود الإصلاح بل إنها باتت تسعى للتغيير . فالمرحلة الحالية والمستقبلي شهدت تكامل جهود الشباب المتعلقة بالهوية والكرامة ورفض البطالة والفقر والاحتجاج على التهميش والفساد ومبادرتهم مع حراك سياسي واجتماعي في المساحة التي افردها النظام لتحسين صورته وللتصديق على ديمقراطيته، فكانت النقابات أو الاتحادات المهنية أو بعض منظمات المجتمع المدني والأحزاب السياسية بالإضافة إلى الإسلام السياسي والمعارضة القومية واليسارية التي دفعت ثمننا كبيرا في حراكها عبر السنوات والعقود الأخيرة. ولهذا فإن من نزل إلى الشوارع هم فئة الشباب وباقي قطاعات الشعب بأجياله من رجال ونساء وعمال وفلاحين وقضاة ومحامين وغيرهم من الفئات التي رفعت حاجز الخوف وفتحت الباب أمام كافة الفئات التي عانت ولا زالت تعاني من أنظمة لم تفكر بالحد الأدنى من العمل لصالح كرامة المواطن الفردية والجمعية.

هوامش البحث

:-

(١) روبرت دال ، التحليل السياسي الحديث ، ترجمة علاء أبو زيد ، القاهرة ، مركز الأهرام للترجمة ١٩٩٣ ، ص ٢٧

(٢) للمزيد انظر ، حامد ربيع ، نظرية التحليل السياسي ، القاهرة ، مكتبة القاهرة الحديثة ١٩٨١ ص ١١٤ ، كذلك : ثروت بدوي ، أصول الفكر السياسي والنظريات والمذاهب الكبرى ، القاهرة دار النهضة العربي ١٩٧٠ ، كذلك : حسن شحاته ، أساطين الفكر السياسي والمدارس السياسية ، القاهرة مكتبة النهضة المصرية ، ط ٢ ، ١٩٨٦

(٣) أرسطو ، السياسة ، ترجمة ، احمد لطفي السيد ، القاهرة، مطبعة دار الكتب ١٩٥٧ ، ص ٣٤٨

(٤) برتراند راسل ، تاريخ الفلسفة الغربية ، ترجمة زكي محمود نجيب ، القاهرة ، لجنة التأليف والنشر ١٩٨٥ ، ص ٣٥٢

(٥) روبرت دال ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٩

(٦) احمد بدر ، الثورة السلوكية في العلوم الاجتماعية، مجلة العلوم الاجتماعية ، العدد ٢ السنة ٢٣ يوليو ١٩٩٥ ، ص ٦٤

(٧) المصدر نفسه ، ص ٦٦

(٨) راجع نزيه ناصيف الأيوبي: العرب ومشكلة الدولة ، بيروت ، دار الساقى للطباعة والنشر ، ١٩٩٢ ،

ص ١٦

(٩) برهان غليون ، المحنة العربية - الدولة ضد الأمة ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ٢٠٠٣ ،

ص ٢٣ وما بعدها

- (١٠) علي فياض ، نحو نظرية سياسية للتحويلات العربية ، جريدة السفير العدد ١١٨٦٣ في ١١/٤/٢٠١١
- (١١) تعني كلمة سنדרوم مجموعة من العلامات أو المميزات التي تؤثر في التكوين الجسدي للإنسان يكون سببها واحد ونتائجها مختلفة ، وهذه المتلازمة أكثر الأمراض الكروموزومية انتشاراً في الإنسان والذي يؤدي إلى اضطراب ذهني وجسدي ، شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) www.d8ds.com
- (١٢) علي فياض ، مصدر سبق ذكره
- (١٣) محمد الحميداوي ، مشكلات في طريق التحليل السياسي، الراي العام ، العدد ١٣٣٢١ في ١/٢٧/٢٠١١
- (١٤) دينا شحاته ، ومريم وحيد ، محركات التغيير في العالم العربي ، مجلة السياسة الدولية العدد ١٨٤ ابريل ٢٠١١ ، ص ٦٨
- (١٥) David Easton .The Political System – An inquiry in to the State of political science .Alfred A. Knopf . inc. New York. 1971 pp 73-86
- (١٦) وكأنه يشير الى استفادة الأحزاب الإسلامية العربية من تجربة حزب العدالة والتنمية في تركيا أو ما يعرف بالإسلام المعتدل : أوليفيه روا ، مقابلة تلفزيونية مع محطة BBC الفضائية ٢٠١١/٢/٢٨
- (١٧) موريس دوفرجيه ، علم الاجتماع السياسي ، ترجمة سليم حداد ، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر ، ٢٠٠١، ص ١١١
- (١٨) المصدر نفسه ، ص ١٢٥
- (١٩) أجنحة الفراشة استبقت الغضب المصري (الانترنت): www.aljazeera.net

مصادر البحث

- ١- احمد بدر، الثورة السلوكية في العلوم الاجتماعية، مجلة العلوم الاجتماعية ، العدد ٢ السنة ٢٣ يوليو ١٩٩٥
- ٢- أرسطو ، السياسة ،ترجمة ،احمد لطفي السيد ، القاهرة، مطبعة دار الكتب ١٩٥٧
- ٣- أوليفيه روا ، مقابلة تلفزيونية مع محطة BBC الفضائية ٢٠١١/٢/٢٨
- ٤- برهان غليون ، المحنة العربية - الدولة ضد الأمة ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ٢٠٠٣
- ٥- برتراند راسل ، تاريخ الفلسفة الغربية ،ترجمة زكي محمود نجيب ،القاهرة ، لجنة التأليف والنشر ١٩٨٥
- ٦- حامد ربيع ، نظرية التحليل السياسي ، القاهرة ، مكتبة القاهرة الحديثة ١٩٨١
- ٧- حسن شحاته ، أساطين الفكر السياسي والمدارس السياسية ، القاهرة مكتبة النهضة المصرية ١٩٨٦
- ٨- روبرت دال ، التحليل السياسي الحديث ، ترجمة علاء أبو زيد ، القاهرة ، مركز الأهرام للترجمة ١٩٩٣
- ٩- علي فياض ، نحو نظرية سياسية للتحويلات العربية ، جريدة السفير العدد ١١٨٦٣ في ١١/٤/٢٠١١
- ١٠- محمد الحميداوي ، مشكلات في طريق التحليل السياسي، الراي العام ، العدد ١٣٣٢١ في ١/٢٧/٢٠١١
- ١١- موريس دوفرجيه ، علم الاجتماع السياسي ، ترجمة سليم حداد ، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر ، ٢٠٠١،

١٢- نزيه ناصيف الأيوبي: العرب ومشكلة الدولة ، بيروت ، دار الساقي للطباعة والنشر ، ١٩٩٢

١٣- David Eston .The Political System – An inquiry in to the State of political science . Alfred A. Knopf . inc. New York. 1971 pp 73-86

www.aljazeera . .net (١٤)

www.d8ds.com (١٥)